

Distr.: General
20 May 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 19 أيار/مايو 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالجلسة التي عقدت عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في ليبيا" يوم الاثنين 17 مايو 2021. وكذلك أدلى ممثل ليبيا ببيان.

وفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372) الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جانغ جون
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة

يسرني أن أتواصل مرة أخرى مع مجلس الأمن، وإن كان ذلك إلكترونياً بسبب جائحة مرض فيروس كورونا الجارية. إن هذه الإحاطة هي الأخيرة التي أقدمها إلى المجلس بشأن الحالة في ليبيا قبل نهاية ولايتي في 15 حزيران/يونيه. وكنت أفضل أن أكون حاضرة شخصياً، غير أن الجائحة أجبرتنا جميعاً على التكيف وإيجاد طرق جديدة لمواصلة عملنا. واستجابة لهذه الأوقات الصعبة، كان لزاماً على مكنتي كذلك اعتماد استراتيجيات جديدة وإظهار المرونة، رافضاً السماح لأي شيء بأن ينتقص من التزامنا الكامل بولايتنا بموجب نظام روما الأساسي.

وأود أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأرجو لكم، السيد الرئيس، كل النجاح في توجيه العمل الحاسم للمجلس في السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان والمساءلة عن الجرائم الفظيعة في ذلك السياق.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأهنئ أعضاء المجلس الجدد الذين تولوا مهامهم الهامة اعتباراً من كانون الثاني/يناير من هذا العام.

لقد شهدنا، في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، توقيع الأطراف الليبية في جنيف على الاتفاق التاريخي لوقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة. وبمناسبة إحاطتي الأخيرة أمام المجلس (انظر [S/2021/1108](#))، رحبت بذلك التطور وحثت جميع الأطراف على مواصلة جهودها لتحقيق السلام والاستقرار لصالح الشعب الليبي الذي تحمل الكثير. إن تنصيب حكومة وحدة وطنية مؤقتة جديدة مؤخراً معلم آخر جدير بالثناء، وهو ما أرحب به.

ويظل السلام الدائم والاستقرار ركيزتين أساسيتين للتنمية وحماية حقوق الإنسان في ليبيا. والأمل كبير في أن تعمل حكومة الوحدة الوطنية بطريقة فعالة وشاملة للتصدي للعنف والاضطرابات السياسية التي اجتاحت البلد وكفالة السلام والاستقرار في ليبيا. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم من دون المساواة والعدالة، وفي هذا الصدد، أكرر التزام مكنتي الثابت بالعمل بالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية لضمان المساواة عن الجرائم الخطيرة التي يزعم أنها ارتكبت في ليبيا، وهي جرائم تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وتظل الحالة في ليبيا، حتى في خضم القيود المالية الخطيرة، أحد التحقيقات النشطة التي يجريها مكنتي وستظل أولوية وتحظى بالاهتمام الذي تتطلبه للمضي قدماً. وسيواصل مكنتي بذل كل جهد ممكن لإحراز تقدم كبير في هذا الصدد. وأود أن أشدد على أهمية ضمان حصول مكنتي على الموارد الكافية لمواصلة النهوض بذلك العمل الحاسم. وسنقدم مقترحات في ذلك الصدد كجزء من ميزانية المكتب المقترحة لعام 2022.

لقد سافر أعضاء مكنتي إلى ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأجروا مقابلات مع شهود وتسلموا وثائق ومواد أساسية من مصادر مختلفة، بما في ذلك أفراد ومنظمات غير حكومية وممثلون لمنظمات الضحايا داخل ليبيا وخارجها. وتحديدًا واصل فريق بلبيبا العمل بشكل بناء مع السلطات الوطنية الليبية المعنية بعد اكتشاف مقابر جماعية متعددة في مدينة ترهونة.

وقد أسفر ذلك التواصل عن تبادل مثمر للآراء، لا سيما مع مكتب المدعي العام ومكتب المدعي العام العسكري وإدارة التحقيقات الجنائية ووزارة الدفاع وعدة وكالات للطب الشرعي فيما يتعلق بحالة التحقيقات الوطنية والتكامل والتعاون.

وزار الفريق أيضا مسرح الجريمة في ترهونة، بما في ذلك موقع تم فيه انتشار أكثر من 100 جثة من القبور التي اكتشفت في حزيران/يونيه من هذا العام. واجتمع الفريق مع وكالات الادعاء والتحقيق والطب الشرعي المشاركة في التحقيق في هذه الجرائم، وكذلك مع شركاء خارجيين يضطلعون بأنشطة تقنية وقضائية ذات صلة.

وبالإضافة إلى ذلك، التقى الفريق بالناجين وأفراد أسر الشبان الذين أصيبوا أو قتلوا خلال الغارة الجوية على كلية الهضبة العسكرية في طرابلس في 4 كانون الثاني/يناير 2020، فضلا عن النازحين من بنغازي والعديد من ضحايا الجرائم المرتكبة في ترهونة.

وقد عززت كل هذه المشاركات الإيجابية الجهود المستمرة التي يبذلها مكنتي لتعزيز التعاون مع السلطات الوطنية المعنية والشركاء في الميدان، مما فتح المجال أمام الفرص التي تفسح الحاجة إليها لحفظ الأدلة وجمعها من أجل الملاحقات القضائية في المستقبل.

وقد أعجب مكنتي بالعمل الشاق الجدير بالثناء الذي قامت به جميع الجهات الفاعلة في جهودها الرامية إلى الحفاظ على الأدلة ذات الصلة على الجرائم المزعومة، بالعمل مع حكومة الوفاق الوطني. وإذ يواصل المكتب أنشطته التحقيقية في ليبيا ويكتفها، فإنه يتطلع إلى الاستفادة من الصلة والعلاقات القائمة من أجل تعزيز روح تعاونية ومثمرة مع حكومة الوحدة الوطنية.

وسأكون مقصرة في ذلك الصدد إذا لم أعرب عن امتناني للتعاون والدعم الممتازين اللذين تلقاهما مكنتي، وما زال يتلقاهما، من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويرحب مكنتي بتعيين السيد يان كوبيش مبعوثا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ويتطلع إلى استمرار العلاقة التعاونية التي تمتعنا بها تحت الإشراف الفدير للسيدة ستيفاني ويليامز، التي نعرب لها عن خالص امتناننا. ولا يمكن تحقيق العدالة الفعالة بدون بذل جهود مشتركة وتعاون جيد مع السلطات الوطنية والشركاء الرئيسيين، مثل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ويظل مكنتي نشطا في رصد الدقيق للحالة في ليبيا. وما زلنا نتلقى معلومات بشأن الجرائم الجارية، التي تتراوح بين حالات الاختفاء والاحتجاز التعسفي والقتل والتعذيب والعنف الجنسي والجسدي.

وقد جمعنا معلومات وأدلة موثوقة بشأن جرائم خطيرة يزعم أنها ارتكبت في مرافق احتجاز رسمية وغير رسمية في ليبيا. وتحديدًا تلقى مكنتي معلومات عن سجن معيتيقة الذي تسيطر عليه قوة الردع الخاصة ومركزي احتجاز قرنادة والكويقية، اللذين تسيطر عليهما الميليشيات المعروفة باسم القوات المسلحة العربية الليبية، التي كانت تسمى سابقا بالجيش الوطني الليبي، والقوات المرتبطة بها. وهذه الجرائم، التي تشمل التعذيب والعنف الجنسي والمعاملة اللاإنسانية والاحتجاز التعسفي على نطاق واسع، يبلغ عنها منذ سنوات، ولكن للأسف لم تتم محاسبة مرتكبيها حتى الآن.

وتفصل تقارير موثوقة أخرى الإدانة بإجراءات مستعجلة وإصدار الأحكام على المدنيين بالسجن لفترات طويلة، بما في ذلك إصدار المحاكم العسكرية عقوبة الإعدام في شرقي ليبيا بعد محاكمات سرية خالية من ضمانات المحاكمة العادلة. وقد تلقى مكتبي وثائق ومواد أخرى تدعم تلك التقارير.

وحجم تلك الجرائم المزعومة كبير. وتفيد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن أكثر من 8 850 شخصا محتجزون تعسفا في 28 سجنا رسميا في ليبيا لدى الشرطة القضائية، ويقدر أن 60 إلى 70 في المائة منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وهناك 10 000 شخص آخرين محتجزون في مرافق احتجاز أخرى تديرها الميليشيات والجماعات المسلحة، بمن فيهم نحو 480 امرأة و 63 من الأحداث والأطفال.

وأحث جميع أطراف النزاع في ليبيا على الإنهاء الفوري لاستخدام مرافق الاحتجاز لإساءة معاملة المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال وارتكاب الجرائم ضدهم. فالقانون الدولي والنظام الأساسي لروما يحظران استخدام مرافق الاحتجاز بهذه الطريقة. وأكرر التأكيد على أنه من الأهمية بمكان أن تتاح للمراقبين والمحققين الدوليين إمكانية الوصول الكامل إلى جميع مرافق الاحتجاز في ليبيا وأن يلقوا تعاونًا كاملاً في هذا الصدد.

وأحث حكومة الوحدة الوطنية على اتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء الجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز والتحقيق الكامل في ادعاءات الاحتجاز التعسفي والتعذيب ومصادرة الممتلكات والاعتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك في السجون ومرافق الاحتجاز.

كما يتابع مكتبي التقارير عن استهداف المدنيين الذين يجرؤون على التعبير عن معارضتهم لأعمال الميليشيات في شرق وغرب ليبيا. فقد وصل استخدام العنف لإسكات المنتقدين العاميين كوسيلة لإرهاب السكان المدنيين إلى مستوى شنيع آخر بعملية القتل الخسيسة التي تعرضت لها لمحامية حقوق الإنسان السيدة حنان البراسي في بنغازي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

ويدين مكتبي هذه الجرائم بأشد العبارات الممكنة، ويدعو السلطات المدنية والعسكرية في ليبيا إلى التحقيق على النحو الواجب مع الأشخاص المسؤولين عن تلك الجرائم ومقاضاتهم. ويكرر مكتبي دعوته للسلطات الليبية إلى إجراء تحقيق كامل في اختفاء السيدة سهام سرقية، وهي عضو منتخب في مجلس النواب، المفقودة منذ اختطافها في بنغازي في 17 تموز/يوليو 2019.

وبالإضافة إلى ذلك، تلقى مكتبي معلومات عن أنشطة المرتزقة والمقاتلين الأجانب في ليبيا. وتتفق هذه المعلومات مع النتائج التي توصلت إليها تقارير فريق خبراء البعثة المعني بليبيا. ويؤيد مكتبي تأييدا تاما الدعوة إلى مغادرة تلك الجماعات المسلحة والأفراد ليبيا دون تأخير. ولا بد لي من التأكيد على أن الجرائم التي يرتكبها المرتزقة والمقاتلون الأجانب على الأراضي الليبية قد تقع ضمن اختصاص المحكمة، بغض النظر عن جنسية الأشخاص المعنيين.

وأشجع المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تنقل مرة أخرى رسالة واضحة وحازمة إلى الزعماء والقادة، عسكريين أو مدنيين، وإلى جميع الأطراف والجماعات المسلحة المشاركة في النزاع الليبي بأنه يجب احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وأن من يتحدون هذه القواعد سيتحملون المسؤولية الفردية.

وفيما يتعلق بالإيذاء المستمر للمهاجرين في ليبيا، عزز مكتبي بشكل ملموس التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات مع السلطات الوطنية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون في إطار الهدف الاستراتيجي 6 للمكتب المتمثل في النهوض بعملنا وتحقيقا. وأدعو الشركاء إلى تكثيف جهودهم في هذا الصدد بهدف تعزيز جهودنا الجماعية في التصدي للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا.

وتؤكد التقارير الأخيرة عن غرق سفينة أخرى في الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل، مما أدى إلى وفاة أكثر من 100 مهاجر، فضلا عن التقارير المتعلقة باستمرار إساءة معاملة المهاجرين واستغلالهم، الحاجة الملحة إلى أن تكثف السلطات الوطنية وشركاؤها ووكالاتها جهودها لمنع وقوع المزيد من المآسي والجرائم.

وأود أن أؤكد مجددا أن عدم تنفيذ أوامر المحكمة الجنائية الدولية لا يزال عائقا رئيسيا يمنع مكتبي من السعي إلى تحقيق العدالة الفعالة لضحايا الجرائم الوحشية المرتكبة في ليبيا. ففي الآونة الأخيرة، ووفقا لتقارير موثوقة، توفي اثنان من المشتبه فيهما لدى المحكمة الجنائية الدولية الخاضعين لأوامر اعتقال لجرائم ارتكبت في ليبيا ولن يواجها العدالة أبدا أمام المحكمة.

ولا يمكن تحقيق العدالة للضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة في ليبيا بفعالية دون جهودنا الجماعية الرامية إلى إلقاء القبض في الوقت المناسب على الأشخاص الذين أصدرت المحكمة بحقهم مذكرات توقيف وتسليمهم. ولم يحرز أي تقدم ملموس في ضمان تنفيذ أي من هذه المذكرات. وهذا التزام يقع أساسا على عاتق الدول.

وعلى مدى سنوات من تقديمي تقاريري إلى المجلس، أعربت عن أسفي لأن الأفراد الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف ما زالوا طلقاء. ومن بين هؤلاء الأشخاص السيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي، الذي زعم أنه، بصفته قائدا للواء الصاعقة، أعدم 43 مدنيا، على النحو المحدد في مذكرتي توقيف. وتشير تقارير موثوقة إلى أنه قتل في بنغازي في 24 آذار/مارس في وقت سابق من هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد أيضا أن السيد التهامي محمد خالد، الذي يدعى أنه مسؤول عن ارتكاب جرائم خطيرة، بما في ذلك التعذيب، توفي أيضا في القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ويؤسفني أن ضحايا الجرائم التي يزعم أن السيد الورفلي والسيد التهامي وأسرتيهما قد حرما من العدالة ومن فرصة طي الصفحة من خلال الإجراءات القضائية العادلة والمستقلة والمحايدة التي اتخذتها المحكمة. وقد بذل الكثير من العمل والموارد لإعداد تلك القضايا، ولكن الريبة ما زالت سائدة الآن. وكان من الممكن منع كل ذلك لو أُلقي القبض على المشتبه فيهم ووضعوا على النحو الواجب تحت الحراسة لدى المحكمة.

وعدم رغبة المتحكمين في السلطة في شرقي ليبيا في نقل السيد الورفلي إلى المحكمة أو التحقيق معه ومقاضاته بصدق أسهم في إيجاد مناخ من الإفلات من العقاب. ويتجلى نفس عدم التعاون فيما يتعلق بتسليم السيد التهامي من جانب السلطات المصرية.

وأدعو السلطات الليبية والمصرية إلى التحقيق فورا في تلك الوفيات المبلغ عنها وتقديم المعلومات ذات الصلة إلى المحكمة. وعلى الرغم من أن وفاة هؤلاء المشتبه فيهم، إن تأكدت، لن توقف التحقيق الجاري

في الحالة في ليبيا، فإنها تشكل مثالا مأساويا على هروب الجناة المشتبه فيهم من المساءلة عن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي.

ولا بد لي من التذكير بأن مذكرة توقيف السيد سيف الإسلام القذافي لم تُنفذ بعد. وأكرر أن السيد القذافي لا يزال هاربا متعمدا من العدالة. وأشدد على أن ليبيا لا تزال ملزمة قانونا باعتقاله وتسليمه إلى المحكمة. ولذلك، يدعو مكتبي حكومة الوحدة الوطنية إلى اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتأمين اعتقاله وتسليمه. وأكرر أيضا الدعوات التي وجهها مكتبي مباشرة إلى السيد القذافي لتسليم نفسه فوراً إلى السلطات الليبية المختصة لنقله إلى المحكمة لمحاكمته. ويستفيد المدعى عليهم من جميع ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة في المحكمة الجنائية الدولية. وتأخير العدالة إنكار للعدالة. ويجب تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في الوقت المناسب.

ويلاحظ مكتبي أيضا انخفاض عدد الجرائم المبلغ عنها الخاضعة لولاية المحكمة منذ وقف إطلاق النار وتنصيب الحكومة الجديدة. لكن من دواعي القلق أن العديد من الجرائم الخطيرة، ولا سيما تلك التي تستهدف المدنيين، قد مرت دون عقاب.

لقد واصل مكتبي ضمان التعاون من عدة دول ومنظمات دولية وإقليمية، فضلا عن توسيع وتعزيز شبكة تعاونها القائمة لتحقيق تقدم ملموس في تحقيقاته الجارية. وتعزيزت العلاقات على وجه الخصوص مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. كما ساهم التعاون المثمر مع فريق الخبراء المعني بليبيا، فضلا عن بعثة تقصي الحقائق المستقلة المعنية بليبيا إلى حد كبير في تيسير تبادل المعارف والخبرات.

وأود أن أختتم بياني بهذا التأمل الأخير. وخلال ولايتي، حظي عمل مكتبي بدعم وتعاون كبيرين من العديد من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لذلك الدعم. وفي الوقت نفسه، ما زال المكتب يواجه تحديات، للأسف، عندما تحاول المكائد السياسة التدخل في مسار العدالة. وفي نهاية المطاف تضافرت الحكمة والقيم المشتركة لمواجهة وعكس بعض هذه الاتجاهات، ولهذا يعرب مكتبي عن امتنانه بنفس القدر.

ويجب السماح للمحكمة بأداء عملها الهام دون عوائق. ويجب أن نواصل، جميعا الدفاع عن هذه المؤسسة التي بنيت لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة، والعمل معا من أجل المزيد من المساءلة عن الجرائم الفظيعة والنهوض بسيادة القانون على الصعيد الدولي وتسوية المنازعات سلميا - وهو أمر أساسي للمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. وسيواصل مكتبي الوفاء بولايته بصورة مستقلة ومحايدة في ليبيا على غرار ما يفعله في جميع الحالات التي تقع ضمن اختصاصها القضائي. ونتطلع إلى دعم هذه الهيئة ونحن نواصل أداء هذا العمل الهام.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بنغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر السيدة بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها. وأرحب بالسفيرة السني، الممثلة الدائمة لليبيا في هذه الجلسة.

منذ بعض الوقت واصلت الأطراف في ليبيا إحراز تقدم مطرد في العملية السياسية، فضلا عن الحفاظ المستمر على وقف إطلاق النار. وتمر إعادة الإعمار الوطنية الليبية الآن بمرحلة جديدة. لقد اتخذ مجلس الأمن القرارين 2570 (2021) و 2571 (2021) منذ وقت ليس ببعيد، وبعث برسالة موحدة لدعم الانتقال السياسي في ليبيا والحفاظ على سلميتها واستقرارها. وتقدر الصين وحدة وتعاون الأطراف في ليبيا وتنتي على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة لجهودها الهائلة.

وما زال أمام ليبيا طريق طويل ليتسنى لها تحقيق السلام والأمن الدائمين وتحقيق الازدهار والتنمية. وينبغي للأطراف في ليبيا أن تسرع العمل لتوحيد مؤسسات الدولة والمضي قدما في نزع السلاح والتسريح بطريقة منظمة ومواصلة تحقيق المصالحة الوطنية، والتحضير الجيد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في نهاية العام من أجل توطيد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في ميدان السلام.

وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تعمل وفقا للولايات الصادرة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ الملكية والقيادة الليبية لمساعدة الأطراف في رصد وقف إطلاق النار ودفع عملية الانتقال السياسي قدما.

وتدعم الصين المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، في أداء دور أكبر وبناء وأكثر إيجابية.

وينبغي للمقاتلين الأجانب والمرتبزة في ليبيا الانسحاب دون إبطاء، وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي أن تتم عمليات الانسحاب هذه بطريقة منظمة حتى لا تشكل تهديدا أكبر للأمن الإقليمي.

ختاما، أود أنؤكد مجددا أن موقف الصين إزاء المسائل المتعلقة بليبيا لم يتغير بعد.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكر المدعية العامة بنسودة على تقريرها وإحاطتها.

بداية، أود أن أؤكد تأييد إستونيا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة وركيزة هامة من ركائز النظام الدولي القائم على القواعد. وما زلنا ندعو جميع الدول إلى التمسك بالمبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والدفاع عنها.

ونرحب بالمعلومات المستجدة التي قدمتها المدعية العامة بشأن التقدم المحرز في التحقيقات في ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشيد بالتقدم المحرز في أنشطة مكتب المدعية العامة.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية في الميدان، ترحب إستونيا بتدشين حكومة وحدة وطنية مؤقتة جديدة. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة الاستعداد لإجراء انتخابات حرة نزيهة وشاملة في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

ترحب إستونيا كذلك بالانخفاض الواضح لأعمال العنف في الميدان. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بالقلق من عدم التحقيق في العديد من حالات انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المبلغ عنها في ليبيا، وكذلك عدم مقاضاتها. ويساورنا القلق بسبب التقارير التي تفيد باستمرار ارتكاب الجرائم، بما في ذلك حالات الاختفاء والاحتجاز التعسفي والقتل والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، فضلا عن العنف الجنساني. وتبعث التقارير عن وقوع انتهاكات في أماكن الاحتجاز نفسها على القلق بوجه خاص.

وما تزال إستونيا تشعر بالقلق إزاء الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين، وتشيد بدور المحكمة الجنائية الدولية في مساعدة السلطات القضائية الوطنية في النظر في مثل هذه القضايا.

وندعو السلطات في شرق ليبيا إلى التحقيق في مقتل محامية حقوق الإنسان حنان البراسي وتقديم الجناة إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب، نلاحظ أن الجرائم التي يرتكبها المرتزقة والمقاتلون الأجانب في الأراضي الليبية ربما تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ونذكر المجتمع الدولي باحترام دعوة السلطات الليبية وطرد جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية.

وتعرب إستونيا عن امتنانها للسلطات السابقة لحكومة الوفاق الوطني على تعاونها مع المحكمة.

ونرحب ببعثات مكتب المدعية العامة الأخيرة إلى ليبيا، التي تعزز التعاون المتبادل مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة، فضلا عن زيادة جمع الأدلة وحفظها. ونود أن نؤكد أن التعاون الكامل من جانب حكومة الوحدة الوطنية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين مع مكتب المدعية العامة أمر حاسم في محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم التي تقع في اختصاص نظام روما الأساسي. ويجب على السلطات أن تكفل إجراء التحقيقات الجارية حاليا وفي المستقبل وفقا للمعايير الدولية.

وترحب إستونيا أيضا بتبادل المعلومات والخبرات بين مكتب المدعية العامة وفريق الخبراء وبعثة تقصي الحقائق المستقلة ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونشجع على مواصلة هذه الأشكال من التعاون والتبادل.

وعلى سبيل الأولوية، لا تزال إستونيا تشعر بالقلق الشديد من عدم التوصل إلى نتائج ملموسة حتى الآن في تنفيذ أوامر المحكمة الجنائية الدولية بإلقاء القبض على الهاربين الثلاثة - الهاربين الثلاثة - الورفلي والتهامي والقداقي - وجميعهم متهمون بارتكاب جرائم خطيرة هي القتل والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة. إن تنفيذ الأوامر بإلقاء القبض هذه أمر ضروري لازم لتحقيق العدالة للضحايا. وفي حالة الوفاة، ينبغي إبلاغ المحكمة بمعلومات مؤكدة وموثوقة عنها. وفي حالة التحقق من الوفيات، فإن هذا يعني للأسف أن تأخير العدالة يعني الحرمان من تحقيقها. ونحث الدول المعنية على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية في إلقاء القبض على الهاربين وتسليمهم إلى المحكمة بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

أخيرا، تؤكد إستونيا دعمها الكامل لعمل المحكمة الجنائية الدولية وتحت جميع الدول على التعاون الفوري والفعال مع المحكمة لإنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا في ليبيا.

المرفق الرابع

بيان الوزيرة المستشارة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ديارا ديم لابليل

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر المدعية العامة بنسودة على تقريرها وإحاطتها.

وتؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية، التي يجب أن تتمكن من العمل باستقلالية وحياد في الإطار الذي حدده نظام روما الأساسي. ويجب أن يتمكن مكتب المدعية العامة من ممارسة صلاحياته دون عوائق أو عقبات. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان سلطات الولايات المتحدة مؤخرًا رفع الجزاءات المفروضة على السيدة بنسودة والسيد موشوشوكو. وهذا القرار خبر ممتاز لجميع الملزمين بمكافحة الإفلات من العقاب وتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على سيادة القانون. وينبغي أن يمهّد الطريق لفصل جديد من التعاون بين الولايات المتحدة والمحكمة.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار 1970 (2011)، تذكر فرنسا أن مكافحة الإفلات من العقاب هي أحد العناصر الرئيسية في حل النزاع وفي المصالحة فيما بين الأطراف الليبية. وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لها دور أساسي تؤديه. ونتطلع إلى تعاونها الكامل مع المحكمة، وكذلك مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ويجب كفالة إمكانية الوصول إلى جميع الأراضي الليبية وتأمينها من أجل إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وموثوقة. وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح البعثات الأخيرة التي قام بها مكتب المدعية العامة، بما في ذلك إلى ترهونة، حيث يجب إلقاء الضوء الكامل على الفظائع التي ارتكبت هناك.

غير أن فرنسا لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء عدم تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة. ولا يمكن اعتبار وفاة المتهمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة عدالة للضحايا. وتحت فرنسا جميع الدول، سواء كانت أطرافًا في نظام روما الأساسي أم لا، على التعاون الكامل مع المحكمة والمدعية العامة. ويجب تقديم الهاربين إلى العدالة دون مزيد من التأخير. وفي حالة الإبلاغ عن وفاة الهاربين، يجب على الدول المعنية أن تقدم دليلاً على الوفاة.

يجب التحقيق في جميع الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا منذ عام 2011، ومقاضاة الجناة، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجرائم ضد المهاجرين واللاجئين. نشعر أيضاً بقلق عميق إزاء حالات الاحتجاز التعسفي وظروف الاحتجاز اللاإنسانية. كما أن حالات الاختفاء القسري والعنف الجنسي التي أبلغ عنها المكتب غير مقبولة. ولا ينبغي أن يكون هناك شك في أن أي شخص يحرض على هذه الجرائم أو يرتكبها اليوم يخضع للملاحقة الجنائية.

والمساعدة التي تقدمها إلى مكتب المدعية العامة المنظمات الدولية والإقليمية، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني، قيمة. ويجب دعم التعاون المتزايد بين المحكمة والمحكمة الليبية، وفقاً لمبدأ التكامل. ونعول أيضاً على التعاون الكامل لبعثة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان مع مكتب المدعية العامة. وفي حين أن جهود المنع لا يمكن أن تحل محل عمل السلطة القضائية، فإننا نذكر بأن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) تنتظر في عدة مقترحات لفرض الجزاءات.

كما أن فعالية مكافحة الإفلات من العقاب ستعتمد على التقدم المحرز في العملية السياسية في ليبيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن احترام وقف إطلاق النار، وعقد الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر، والنشر الفوري لآلية الرصد التي يقررها الليبيون ومجلس الأمن، هما عنصران حاسمان. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة وإلى الامتنثال الصارم لحظر الأسلحة.

وستواصل فرنسا تعاونها الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وتعبئة مجلس الأمن في هذا الصدد. كما أنها ستظل حاشدة جهودها للتوصل إلى حل سياسي في ليبيا، إلى جانب شركائها الأوروبيين وجيران ليبيا.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، رافيندرا راغوتاهاالي

أود أن أشارك الآخرين في شكر المدعية العامة، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها اليوم.

واسمحوا لي أن أذكر، في البداية، أن الهند ليست طرفا في نظام روما الأساسي.

وأود أن يذكر مجلس الأمن بأنه عندما اتخذ القرار 1970 (2011)، المتعلق بليبيا، دعت الهند، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، إلى اتباع نهج مدروسة وتدرجية (انظر S/PV.6491). ومع ذلك، وإذ لاحظنا أن عددا من أعضاء المجلس رأوا أن إحالة هذه القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية سيكون لها أثر الوقف الفوري للعنف واستعادة الهدوء والاستقرار، فإننا لم نقف في طريق توافق الآراء في المجلس. لقد انقضت 10 سنوات منذ ذلك الحين.

وقد أُلقت أحكام البراءة في السنوات الأخيرة بظلالها على مصداقية المحكمة الجنائية الدولية. ويبدو أن هذه التطورات تثبت الرأي القائل بأن آلية المحكمة الجنائية الدولية قد لا تخدم غرض العدالة عندما تحال القضايا أو الحالات إلى المحكمة لأسباب سياسية في المقام الأول.

ويشجعنا ملاحظة أن وقف إطلاق النار ما فتئ صامدا إلى حد كبير، وأن حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، المكلفة بقيادة ليبيا إلى الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر، تمضي قدما بعزم. ومع ذلك، نلاحظ أيضا أنه لا تزال هناك مصادر لعدم الاستقرار، ولا يزال المفسدون يعرقلون التقدم نحو السلام والاستقرار في البلد.

ومن الضروري أن ينفذ اتفاق وقف إطلاق النار تم التوصل إليه في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، تنفيذا كاملا. ونلاحظ بقلق، بصفة خاصة أن أحكامه المتعلقة بانسحاب المقاتلين والمرتبقة الأجانب ما زالت تنتهك، مما يشكل تهديدا خطيرا ليس لليبيا فحسب، بل لجيرانها والمنطقة ككل.

وتشعر الهند أيضا بالقلق إزاء استمرار انتهاكات حظر الأسلحة. ويمكن أن تؤدي هذه الانتهاكات إلى إعاقات في إحراز تقدم في العملية السياسية من خلال تهديد البيئة الأمنية.

وتتمتع الهند تقليديا بعلاقات ثنائية وثيقة ومفيدة للطرفين مع ليبيا. ونود حقا أن نرى السلام والاستقرار الدائمين يعودان إلى البلد، وما زلنا ملتزمين بدعم ليبيا والشعب الليبي في هذا المسعى. ونأمل أن تساهم جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، في تحقيق الوحدة والسلام والأمن والاستقرار في البلد.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها، وأن أرحب بزميلنا السفير السني، ممثل ليبيا. واسمحوا لي أن أبدأ بمشاركة المحكمة الجنائية الدولية في الترحيب بتنصيب حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة الجديدة، المكلفة الآن بقيادة البلد إلى الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر، وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار. إن تنصيب حكومة الوحدة الوطنية يتيح فرصة لتجديد العلاقة بين المحكمة وليبيا والسعي إلى المساواة والعدالة، وهما أمران حاسمان لكفالة السلام والاستقرار في البلد.

بعد الاستماع إلى المدعية العامة اليوم، من الواضح أن تعاون حكومة الوحدة الوطنية والسلطات الليبية ضروري للغاية لكي تجري المحكمة التحقيقات وتحاكم بفعالية.

يشجعنا أن نسمع أن مكتبها قام ببعثات إضافية إلى ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من العقبات التي يفرضها مرض فيروس كورونا والحالة الأمنية. ونأمل أن يبعث ذلك إشارة تتم عن تعزيز علاقة المحكمة بالسلطات الوطنية والجهات المعنية ذات الصلة.

أود أيضاً أن أشكر المدعية العامة بنسودة على اطلاعنا على آخر المستجدات عن التحقيق الذي أجرته بشأن مسألة المقابر الجماعية في ترهونة. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الليبية للتحقيق في هذه المسألة. ومن الواضح أن أسر الضحايا لا تستحق فقط التعرف على رفات أحبائهم وإعادة تدفنها، بل تستحق أيضاً أن ترى العدالة تتحقق. ونحث بقوة على مواصلة المشاركة بين مكتب المدعية العامة والشركاء الخارجيين في هذا العمل الهام.

نقدر أيضاً الدعم والمساعدة المستمرين اللذين تقدمهما بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للمساعدة في عمل المحكمة في البلد ونقدر أيضاً، في هذا الصدد، تعاون وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون.

في شباط/فبراير، انقضت عشر سنوات على اتخاذ القرار 1970 (2011). وهذا عقد زمني لم ينفذ فيه أمر اعتقال واحد صادر عن المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

ويساورنا قلق شديد إزاء استمرار عدم التعاون مع المحكمة، ونحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذ أوامر الاعتقال المعلقة، سواء أكانت طرفاً في نظام روما الأساسي أم لا.

كما ذكرت المدعية العامة باقتدار شديد، فإن ما أبلغ عنه من وفاة اثنين من الهاربين يؤكد الحكمة القائلة بأن تأخير العدالة يعني الحرمان من العدالة. فهذه ليست مسألة وهي بالتأكيد ليست عدالة للضحايا. وندعو السلطات الليبية والمصرية إلى التحقيق في هذه التقارير والتحقق منها.

أما فيما يتعلق بالهارب الثالث، السيد القذافي، فنحث ليبيا على إلقاء القبض عليه وتسليمه على جناح السرعة لكي يواجه العدالة.

إن الإفلات من العقاب يمهّد الطريق أمام ارتكاب المزيد من الجرائم. ونرى اليوم أدلة واضحة على ذلك في تقارير المدعية العامة عن الجرائم المستمرة، من الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري إلى القتل

والتعذيب. إن العنف الجنسي والجنساني في ليبيا، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز، هو أيضاً مسألة تثير قلقاً شديداً حقاً.

ما برحت أيرلندا تدين استمرار العنف في ليبيا، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. ونحث جميع الأطراف على الامتثال للالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بينما تواصل فيه اتخاذ خطوات نحو التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار.

أود أن أكرر عمق التزام أيرلندا بالعدالة الجنائية الدولية. ونشدد بشكل خاص على ضرورة ضمان حصول ضحايا أخطر الجرائم الدولية على العدالة التي يحتاجون إليها، وأود أن أقول إنها العدالة التي يستحقونها. ولهذا السبب، زدنا في الأسبوع الماضي مساهمتنا السنوية في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، حتى يتسنى له الوفاء بولايته البالغة الأهمية المتمثلة في جعل العدالة المتعلقة بجبر الضرر حقيقة واقعة.

في الختام، أود أن أشكر المدعية العامة مرة أخرى على عملها الدؤوب لتقديم مرتكبي الجرائم الوحشية إلى العدالة. إن دعمنا، دعم بلدي، للمحكمة ولها لا يتزعزع. وما زلنا مقتنعين بأن المساءلة لا تزال خطوة هامة على طريق السلام في ليبيا. ونشجع على مواصلة ذلك العمل.

المرفق السابع

بيان المنسقة السياسية لكينيا لدى الأمم المتحدة، جين تورويتش

أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على تقريرها وإحاطتها الإعلامية.

لقد شهدنا تصميم الشعب الليبي الجدير بالثناء على استنهاض أمته من أنقاض النزاع. ونتطلع إلى مواصلة التقدم المحرز في إبرام اتفاق وقف إطلاق النار والانتخابات وأداء حكومة الوحدة الوطنية اليمين الدستورية، واستمرار الحوار.

تدعم كينيا عملية بقيادة ومملكة ليبية لتوطيد أركان السلام والأمن والقانون والنظام. ومن عناصر النجاح الحاسمة تحقيق المساءلة على أساس سيادة القانون التي يمكن أن تشكل أساساً لتجديد الثقة بالحكومة.

من المهم أيضاً أن تمنح معاملة عادلة للعديد من الأفارقة الذين سعوا إلى الهجرة إلى أوروبا عبر ليبيا. وينبغي لجميع المؤسسات الوطنية ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تضمن سلامتهم مباشرة وأن توفر لهم معاملة إنسانية باعتبارها مطلباً رئيسياً في ليبيا التي تسير على طريق النجاح المستدام.

وتدعو كينيا أيضاً إلى رفع سوية المصالحة الوطنية بوصفها مجموعة من العمليات الشاملة. فهذا أساس عملية السلام التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها والتي تؤدي إلى ليبيا آمنة تديرها حكومة موثوقة وفعالة. وهذا ما يدعو إلى تفعيل الحوارات الاجتماعية والسياسية للمصالحة، من القاعدة الشعبية إلى أعلى المستويات السياسية. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء اللجنة العليا للمصالحة الوطنية.

ويجب تحقيق المصالحة والمساءلة القانونية بطريقة تراعي آثار السلام والأمن. ولهذا السبب تؤدي المؤسسات القضائية والنيابة العامة الوطنية دوراً مهماً جداً، لأنها تفهم السياق الأعظم لجهودها وأثرها. ولهذا السبب لا بد من مراقبة صارمة لمبدأ التكامل فيما يتعلق بالصكوك القضائية الإقليمية والدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية. وعندما يتم خرق مبدأ التكامل بأي شكل من الأشكال، أو إذا كان تسلسله مضطرباً، فإن النتيجة يمكن أن تتعارض بسهولة مع العمليات التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها والتي يدعمها هذا المجلس. وسنواصل تشجيع ليبيا على التحقيق في الجرائم الخطيرة المشتبه بارتكابها داخل أراضيها والمحاكمة عليها.

أخيراً، تدعو كينيا إلى مغادرة جميع المقاتلين والمرتبقة الأجانب لليبيا. ومع ذلك، وحتى في الوقت الذي يقومون فيه بذلك، يجب أن تكون هناك مبادرة منسقة وبارعة ولديها الموارد اللازمة لنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين الذين قد يخرجون إلى بلدان أخرى في أفريقيا. وينبغي إمداد ليبيا والبلدان المعنية بالقدرات اللازمة، وينبغي أن يشمل ذلك المهارات والأطر ووضع السياسات لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

نحضر أيضاً على التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار واحترام حظر الأسلحة.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودة على تقديم تقريرها الحادي والعشرين عن الحالة في ليبيا. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته مكتبها في التحقيقات. ولا شك في أن هذا العمل سيكون حجر الزاوية في بناء قضايا ناجحة وتحقيق العدالة لضحايا الفظائع التي ارتكبت في ليبيا.

نرحب أيضاً بالتقدم الذي أحرزته حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، التي شكل تأسيسها خطوة حاسمة نحو التوحيد المؤسسي.

وبالمثل، نشق بأن آخر بعثة للمحكمة الجنائية الدولية إلى ليبيا ستساعد على تحسين التعاون مع السلطات الوطنية، ولا سيما في مجال جمع الأدلة وحفظها. إن زيارة ترهونة، على الرغم من التحديات الأمنية السائدة على أرض الواقع، والاجتماعات المعقودة مع خبراء الطب الشرعي وأفرقة إنفاذ القانون، أمثلة واضحة على هذا التعاون. وتعتقد المكسيك أن التحقيقات الوطنية، بالاقتران مع تحقيق المحكمة الجنائية الدولية، التي تراعي مبدأ التكامل، ضرورية لإنهاء الإفلات من العقاب ومنع وقوع فظائع في المستقبل.

ومع ذلك، نلاحظ بقلق أنه لم تتفد بعد أوامر القبض على الأشخاص الثلاثة قيد التحقيق. ونحث سلطات جميع الدول المعنية على مضاعفة جهودها للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لتنفيذ تلك الأوامر. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من التقارير التي تفيد بوفاة السيد الورفلي والسيد التهامي، فإن هذه الادعاءات لم تؤكد مصادراً رسمية، ونأمل أن تعالج على الفور. وهناك أيضاً حاجة إلى تعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في قضية السيد سيف الإسلام القذافي، للقبض عليه وتسليمه إلى المحكمة. وإلى جانب الإسهام في تحقيق العدالة، فإن هذه الإجراءات من شأنها أن تحفز التقدم نحو المصالحة الوطنية.

كما يولي بلدي اهتماماً كبيراً للتطورات المتعلقة بالجوانب الأخرى التي تخضع لتحقيق المحكمة الجنائية الدولية، مثل الحالة في مراكز الاحتجاز، وحالات المحاكمات السرية، ونشاط المرتزقة، والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. وفي هذا الصدد، نعترف بالتعاون الجيد بين المحكمة الجنائية الدولية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل تحقيق هدفهما المشترك المتمثل في تعزيز المساءلة.

ونؤكد من جديد أنه عندما يتعلق الأمر بالمرتزقة والمقاتلين الأجانب، يلزم التنسيق مع بلدان المنشأ ووضع برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بهدف منع العواقب السلبية على بلدان أخرى في المنطقة.

وفيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين وطالبي اللجوء، نرحب بالتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون. وندعو مختلف السلطات الوطنية إلى التحقيق في هذه الانتهاكات والمعاقبة عليها، فقد أودت أيضاً بحياة مئات الأشخاص.

وفي الختام، نرحب مرة أخرى بقرار الولايات المتحدة رفع الجزاءات المفروضة على المدعية العامة وغيرها من مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي سيمكنهم جميعاً من مواصلة عملهم بدون عوائق. وفي الختام، أؤكد من جديد دعم المكسيك لعمل المحكمة ومهمتها.

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أرحب بعقد هذه الجلسة بشأن التقرير نصف السنوي الحادي والعشرين عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا. وبما أن هذا سيكون آخر تقرير من هذا القبيل تعرضه علينا المدعية العامة فاتو بنسودة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على قيادتها بصفتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية والتزامها بمكافحة الإفلات من العقاب. ويجب أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب، في ليبيا كما في أي مكان آخر، جزءاً لا يتجزأ من المصالحة الوطنية وعمليات السلام المستدامة.

ولذلك أكرر دعوة وفد بلدي إلى مجلس الأمن والسلطات الليبية، والدول سواء كانت أطرافاً في نظام روما الأساسي أم لا، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، إلى الامتثال للقرار 1970 (2011) من خلال دعم المحكمة الجنائية الدولية والتعاون معها في سياق تنفيذ أوامر الاعتقال المتعلقة بالحالة في ليبيا.

وتثني النيجر أيضاً على مكتب المدعية العامة للتقدم الكبير المحرز في التحقيقات التي أجريت منذ تقديم آخر تقرير له إلى المجلس، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر S/2020/1108)، وتشجعه على مواصلة التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية بغية تخفيف الصعوبات التي واجهتها.

ولن يتسنى محاسبة مرتكبي الجرائم المشمولة في نظام روما الأساسي إلا بزيادة تعزيز التعاون والشاركة بين مكتب المدعية العامة وحكومة الوحدة الوطنية وأصحاب المصلحة والمجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بالانخفاض، كما ذكر في التقرير المعروض علينا، في عدد الجرائم ذات الصلة بنظام روما الأساسي منذ بدء سريان وقف إطلاق النار وإنشاء الحكومة الجديدة في ليبيا.

ونحث ونشجع السلطات الليبية على فتح تحقيقات في أعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والجرائم الجنسية والجنسانية التي ذكر التقرير ضحاياها، وفي الجرائم المرتكبة في سجن معيتيقة، وفي قرنادة وفي الكويقية، وكذلك في العديد من مراكز الاحتجاز الأخرى الخاضعة لها - ليس فقط لإنهاء هذه الانتهاكات ولكن أيضاً لمعاقبة المسؤولين وإنصاف الضحايا. وينطبق هذا أيضاً على ضحايا الغارات الجوية والألغام الأرضية، والذين اختطفوا أو عذبوا، والمفقودين.

ولا يسع وفد بلدي إلا أن يردد شواغل المكتب عندما يفلت الأفراد المشتبه بارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم خطيرة أخرى من قبضة العدالة لأننا ندرك جيداً المخاطر والعواقب الناجمة عن ذلك، بما في ذلك في البلدان المجاورة.

ونشجع الحكومة الجديدة على تعزيز التعاون مع المكتب حتى يتسنى للمحاكم الليبية المختصة التحقيق في الجرائم المذكورة أعلاه التي ارتكبت في ليبيا وملاحقتها قضائياً.

وأود أن أشيد بجهود المكتب في الاضطلاع بعدة بعثات إلى ليبيا، وإجراء مقابلات مع الشهود وجمع الوثائق والمساهمات الهامة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية وممثلي منظمات الضحايا - وجميع الإجراءات التي يمكن أن تبني أدلة يمكنها أن تيسر أنشطة المكتب.

وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بموظفي المكتب الذين عقدوا، خلال آخر بعثة لهم إلى ليبيا، محادثات مع السلطات الليبية المعنية وعدد من الهيئات القانونية الطبية بشأن حالة التحقيقات الوطنية، وزاروا عدة مساح للجرمة في منطقة ترهونة والنقوا بالناجين وأفراد أسر الناجين من بنغازي الذين شردوا أو قتلوا. ومما لا شك فيه أن هذا الوضع سيمكن من الحفاظ على الأدلة المهمة وجمعها، ويشكل خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بمسائل التكامل والتعاون مع السلطات الليبية.

ونظرا للبيانات الموثوقة الواردة في التقرير وادعاءات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، نلاحظ إدانة المدنيين - وغالبا ما يكون ذلك تعسفيا - والحكم عليهم بعقوبات سجن طويلة أو حتى استخدام عقوبة الإعدام في السجون الليبية الرسمية وفي المراكز الأخرى التي تديرها الميليشيات والجماعات المسلحة. ونذكر في هذا الصدد بأن جميع الأحكام يجب أن تصدر في محاكمات علنية تحترم ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين.

وقد أحاط وفد بلدي علما بالمعلومات التي تلقاها المكتب فيما يتعلق بأنشطة المرتزقة والمقاتلين الأجانب في ليبيا - التي نشجبها وندينها - ويذكر بأنه إذا تم التحقق من هذه الحالات، يجب محاسبة الأشخاص المعنيين على أفعالهم أمام المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نكرر دعوة السلطات الليبية الجديدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومجلس الأمن الموجهة إلى الأفراد والجماعات المسلحة للانسحاب فورا من ليبيا.

ونشير، كما في التقارير السابقة، إلى استمرار ارتكاب الجرائم ضد المهاجرين عن طريق الاتجار بالبشر الذي يحركه النزاع في ليبيا. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع المكتب على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات مع السلطات الليبية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون بشأن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، أي إساءة معاملتهم واستغلالهم الذين هم ضحايا لها.

وفي الختام، لا يمكن إنكار أن رحيل المرتزقة الأجانب، الذين هم مصدر عدم استقرار ليس في ليبيا فحسب، بل أيضا في البلدان المجاورة، بالإضافة إلى تنظيم انتخابات حرة وشفافة في كانون الأول/ديسمبر 2021، يمكن أن يكفل الاستقرار من أجل إقامة دولة تحكمها سيادة القانون يمكن أن تضمن العدالة للجميع.

في الختام، يود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن تهنائه للمدعية العامة بنسودة وأعضاء مكتبها على تقانهم في مكافحة الإفلات من العقاب وإرساء سيادة القانون وردع ارتكاب مزيد من الجرائم في ليبيا.

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

تود النرويج أن تشكر المدعية العامة بنسودة على الإحاطة التي قدمتها اليوم. لقد كانت النرويج من أشد المؤيدين للمحكمة الجنائية الدولية منذ البداية. ولا تزال مهمة المحكمة الجنائية الدولية حاسمة كما كانت دائما.

تقدم النرويج دعمها الكامل للعملية السياسية في ليبيا، بما في ذلك الانتخابات المقبلة في ديسمبر/كانون الأول. إنها علامة إيجابية على أن وقف إطلاق النار لا يزال صامدا، ولكنه هش. وننتطلع إلى نشر آلية رصد وقف إطلاق النار. ونكرر دعوتنا للجماعات المسلحة مغادرة البلد، كما قرر الليبيون أنفسهم في اتفاق وقف إطلاق النار اعتبارا من أكتوبر/تشرين الأول 2020. وتلاحظ النرويج انخفاض الجرائم منذ وقف إطلاق النار وتنصيب حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة الجديدة.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب جرائم مستمرة، بما في ذلك القتل، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي في المراكز الرسمية وغير الرسمية، والتعذيب والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويجب أن تنتهي الأحكام والإداناة بإجراءات موجزة في محاكمات سرية دون الحصول على محاكمة عادلة. ونحث الحكومة على التحقيق مع المسؤولين عن ذلك ومقاضاتهم دون تأخير والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية. والتصدي للإفلات من العقاب أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة المستدامين. وترحب النرويج بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وندعو السلطات الليبية إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى مراكز الاحتجاز وغيرها من المواقع التي يشتبه بارتكاب جرائم خطيرة فيها. وتشعر النرويج بالقلق إزاء استخدام العنف الجنسي في ليبيا، حسبما أفاد المدعي العام. فمنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس المتصلين بالنزاعات والتصدي لهما يمثلان أولوية في جميع جهودنا المبذولة في مجال السلام والأمن. وينبغي أن نستخدم الجزاءات، حيثما كان ذلك مناسباً وعند الاقتضاء، للتصدي لهذه الأعمال الشنيعة.

ومما يثير القلق والمؤسف للغاية أن أوامر الاعتقال الثلاث التي أصدرتها المحكمة لم تنفذ بعد. ونلاحظ التقارير التي تفيد بأن واحداً أو اثنين من الأفراد المذكورين قد يكونون متوفين، ونؤيد دعوة المدعية العامة إلى بذل جهود لتوضيح الحقائق. ونحث جميع الدول على كفالة تسليم المطلوبين للمحكمة.

ولا يمكن للمجلس أن يظل غير مبال بعدم التعاون الذي أبلغت عنه المدعية العامة. ويجب على المجلس أن يضطلع بمسؤولياته وأن ينظر في كل التدابير الممكنة لدعم المحكمة. وأخيراً، أود أن أكرر أن النرويج ترحب بقرار الولايات المتحدة رفع الجزاءات المفروضة على مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية. وننتطلع إلى مواصلة التعاون مع المحكمة وجميع أعضاء المجلس في تعزيز المساءلة عن الفظائع الجماعية.

وختاماً، بما أن هذه هي الإحاطة الأخيرة للسيدة بنسودة أمام المجلس بشأن ليبيا، نود أن نعرب عن عميق تقديرنا لها على جهودها الدؤوبة في هذا الملف. وننتطلع إلى رؤيتها مرة أخرى في المجلس في حزيران/يونيه لتقديم الإحاطة بشأن دارفور.

المرفق الحادي عشر

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، غينادي كوزمين

[الأصل: بالروسية]

يسرنا أن نرى تقدماً كبيراً على مسار التسوية السياسية الليبية. ونرحب بإنشاء السلطتين الجديتين للفترة الانتقالية - المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية. ونأمل أن تتمكن الهيئتان التنفيذيتان الجديتان من توحيد هياكل الدولة ومؤسساتها، فضلاً عن القوات المسلحة. وسيهيئ النجاح في إنجاز هذه المهام جميع الظروف اللازمة لإجراء الاستفتاء الدستوري والانتخابات العامة المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر.

لقد علمنا من التقرير الحادي والعشرين أن مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بدأ في تناول مسألة الجيش الوطني الليبي، بينما لا يزال يغض الطرف عن جرائم أولئك الذين أغرقوا البلاد ذات يوم في الفوضى. ولسبب ما، فإن المحكمة الجنائية الدولية غير مهتمة بالخسائر البشرية العديدة الناجمة عن الضربات الجوية لحلف شمال الأطلسي. وحتى عند التحقيق في القضايا ذات الأولوية العالية، حسبما يحدده المكتب، يقبل المدعون العامون المعلومات التي يحصلون عليها من أفراد ومنظمات غير حكومية.

وأهم شيء الآن هو الالتزام بالتغلب على الأزمة السياسية الداخلية العميقة في ليبيا، وكفالة الوحدة الوطنية مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح جميع شرائح المجتمع الليبي. ولا نعتقد أن نشاط المحكمة الجنائية الدولية مفيد في هذا الصدد.

المرفق الثاني عشر

بيان النائبة الثانية للممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة منذ أن أحال مجلس الأمن الموقر الحالة في ليبيا إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ونحن نعترف بالتقدم الكبير المحرز.

وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن تقديرها للمدعية العامة بنسودة على عرضها المفصل لتقريرها الحادي والعشرين المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار 1970 (2011).

إن المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها عنصراً حاسماً في نظامنا متعدد الأطراف، تظل منارة للأمل وحصناً للعدالة، وهي جزء لا يتجزأ من التحول في ليبيا. والتعاون مبدأً أساسياً من مبادئ نظام روما، والدول الأطراف مطالبة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وبشكل أكثر تحديداً، يلزم القرار 1970 (2011) جميع أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن ليبيا.

وبناء على ذلك، فإننا نعترف بالعمل التمهيدي الذي تم الاستناد إليه بين حكومة الوفاق الوطني والمحكمة الجنائية الدولية، ولكننا نؤكد أننا لا نستطيع أن نفقد أي زخم في ظل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. إن الظروف في ليبيا مواتية الآن لتعزيز التعاون بين هذين الطرفين. ولذلك، فإننا نتطلع إلى تعزيز تعاونهما لكفالة قدرة المحكمة الجنائية الدولية على الاضطلاع بولايتها على نحو كامل وفعال.

ويكتسب مبدأ التكامل نفس القدر من الأهمية. ومن الهام التأكيد على أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لا يحتاج به إلا عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في مقاضاة المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي.

ولذلك، نشعر بالقلق لأن العديد من أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لا تزال بلا تنفيذ. ومن الضروري أن تساعد الدول والأطراف من غير الدول في القبض على الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية أو تأمين تسليمهم حتى يقدموا إلى العدالة. وبالمثل، من الضروري التحقق من وفاة السيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي والسيد التهامي محمد خالد. ومع عدم حل القضايا، تظل الفئات التي يمثلونها جروحا كبيرة في الوعي الجماعي للليبيين، ويجب أن تلتئم.

على الرغم من أن الليبيين قد انصب تركيزهم على آفاق جديدة، بدءاً بالانتخابات العامة في 24 كانون الأول/ديسمبر، لا تزال أمام حكومة الوحدة الوطنية مهمة شاقة تشمل، في جملة أمور، معالجة مواطن القصور الأمنية، والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا، والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، وتوحيد المؤسسات والتصدي للحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الملحة. وفي هذا الصدد، يجب إعطاء الأولوية للشواغل المحددة للمشردين واللاجئين والمهاجرين، ولا سيما الموجودين في مراكز الاحتجاز.

يمكن لليبيا أن تستفيد جداً من تجارب المحكمة الجنائية الدولية للمساعدة في بناء نظام عدالة وطني قوي، لأن سبب وجود هذه المنظمة تحقيق العدالة لجميع الضحايا. بعد مشاهدة الدمار الذي عانت منه ليبيا خلال العقد الماضي، يجب عدم التشكيك في الدور الحاسم للمحكمة الجنائية الدولية في هدفها المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة وتعويض الضحايا.

ويجب ألا يستمر مرتكبو الجرائم البشعة في التمتع بالإفلات من العقاب، ويجب علينا جميعاً أن نطمح إلى ضمان بقاء العدالة حجر الزاوية في جميع الديمقراطيات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نكرر دعوتنا إلى جميع الدول غير الأطراف الانضمام إلى نظام روما الأساسي وإلى الدول الأطراف وغير الأطراف على السواء احترام التزاماتها الدولية احتراماً كاملاً على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة بعملية السلام الليبية وتعيد تأكيد دعمها لعملية الأمم المتحدة المتعددة المسارات، بما في ذلك جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجميع المبادرات البناءة الأخرى التي تهدف إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جميع أنحاء البلد.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

أشكر المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، على إحاطتها القيّمة وكذلك على تقريرها الحادي والعشرين المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1970 (2011). أرحّب أيضاً بانضمام المندوب الدائم لليبيا إلى هذه الجلسة.

ترحبّ تونس بالتطوّرات السياسية الأخيرة في الجارة والشقيقة ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير المتمثلة في تنصيب حكومة وحدة وطنية مؤقتة برعاية الأمم المتحدة والاتفاق على عقد انتخابات وطنية حرة ونزيهة بنهاية السنة الحالية.

ويعرب بلدي عن ارتياحه لبوادر استعادة الاستقرار على نحو أوسع في ليبيا خلال الفترة الأخيرة في ضوء انحسار العنف والجريمة الأكثر خطورة في ليبيا. ونؤكد في هذا الإطار على ضرورة عمل الأطراف الليبية والدولية كافة على استعادة الهدوء الشامل في ليبيا، ولا سيما من خلال احترام ودعم التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا والامتنثال لحظر الأسلحة. ويحدونا أمل في أن يسهم هذا المناخ الإيجابي في إرساء الظروف الملائمة لتحقيق المساءلة والمصالحة الشاملة بين الليبيين في كنف الوحدة الوطنية والوثام السياسي والمجتمعي.

وفي هذا الإطار تدعم تونس ولاية المدّعية العامة ومكتبها في سياق الحالة في ليبيا. وننوه مع الارتياح في هذا السياق إلى التّحقيقات الميدانية الجارية التي يجريها مكتب المدعي العام إعمالاً للقرار 1970 (2011). كما أخطنا علماً بالمعلومات المتداولة حول وفاة كل من محمود مصطفى بوسيف الورفلي والتهامي محمد خالد المشمولين بأوامر قبض صادرة عن المحكمة. ونتطلع إلى أن تتوصل المحكمة بتسويق وتعاون الأطراف المعنية كافة إلى التّحقّق من صحّة هاتين الوفّاتين وكشف أسبابهما وملابساتهما. ونطمح أيضاً أن يعزّز نشاط المحكمة في ليبيا مبدأي التكامل والتعاون لنظام روما الأساسي وينسجم مع متطلّبات الانتقال السياسي الليبي بما يمكن للسلم والعدالة من أن يكتملاً بعضهما البعض، وذلك بالاستناد إلى مخرجات مجلس الأمن ذات الصلة ونظام روما الأساسي.

ونؤكد على أهمية أن ترتكز جهود المساءلة عن الجرائم الدولية في ليبيا على الحوار وتمكين الإجراءات الوطنية الليبية. ونحثّ على جدوى التفاعل الهادف في هذا المجال بين المحكمة والسلطات الليبية والقائم على التنسيق المشترك والانخراط البناء وتناغم الجهود، وصولاً إلى تحقيقات وملاحقات قضائية فعّالة للضالعين في ارتكاب جرائم خطيرة.

إن تحدّيات الوصول إلى أدلّة صلبة وموثوقة للتعاطي الفعّال مع ادعاءات الجرائم الجسيمة المرتكبة في ليبيا تبرز مدى أهميّة بناء قدرات الأجهزة الليبية في مختلف المجالات ذات الصلة بقيادتها وملكيّتها للمرحلة الحالية بما يسهم في تعزيز سيادة القانون في ليبيا وبناء السلام ويجسّد بصفة فعّلية وموضوعيّة مبدأي التعاون والتكامل لنظام روما الأساسي.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أود أن أتقدم بالشكر إلى المدعية العامة، السيدة بنسودة، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لنا اليوم بشأن تقريرها الحادي والعشرين عن الحالة في ليبيا.

أرحب بالتقدم السياسي الذي أحرز مؤخرًا في ليبيا، بما في ذلك تعيين حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة. إن هذه الحكومة مكلفة، كما جاء في القرار 2570 (2021)، بإجراء الأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية شاملة وشفافة وذات مصداقية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويجب على حكومة الوحدة الوطنية - كجزء من العملية الرامية إلى تأمين تسوية سياسية مستدامة - أن تبدأ عملية المصالحة الوطنية وأن توفر المساءلة والعدالة عن الجرائم الفظيعة، وأشجع حكومة الوحدة الوطنية على العمل مع مكتب المدعي العام لتحقيق هذه الأهداف وتيسير عمل بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا.

بيد أنه على الرغم من هذا التقدم ما زال يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدًا تامًا دعوة مكتب المدعي العام إلى سحب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا من دون إبطاء، وأن الجرائم التي ترتكبها تلك القوات الأجنبية والمرتزقة يمكن أن تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وتدين المملكة المتحدة العنف الذي يرتكبه الليبيون والقوات الأجنبية والمرتزقة، ولا سيما ضد المدنيين.

على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020، تشير المدعية العامة إلى استمرار الهجمات العشوائية ضد المدنيين، بما في ذلك اغتيال الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتدين المملكة المتحدة القتل المؤسف للمحامية حنان البرعصي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر في بنغازي وتدعو إلى إجراء تحقيق كامل وفوري وشفاف، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في ليبيا. وتدعو كذلك إلى توفير حماية أفضل للمدافعات عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص.

لا يزال قطاع الأمن والعدالة معطلا. وقد واصلت المدعية العامة ومنظمات حقوق الإنسان توثيق الأدلة على انتشار العنف من جانب الميليشيات ضد اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك التعذيب والعنف البدني، والعنف الجنساني، والعمل القسري، والحرمان من الغذاء والماء، وقتل المحتجزين.

وأحث حكومة الوحدة الوطنية على الإحاطة علماً بتقرير المدعي العام ووضع حد للجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز والتحقيق في الجرائم المرتكبة في سجن معيتيقة ومرفق احتجاز قرنادة. كذلك يجب على حكومة الوحدة الوطنية التحقيق في العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له، بما في ذلك مصير المحتجزات في مركز الكوفية، الذي لا يزال مجهولاً.

إن موقف المملكة المتحدة واضح ومؤداه أنه يجب حماية المدنيين في النزاعات، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي. إننا نشعر بصدمة عميقة إزاء استمرار اكتشاف مقابر جماعية في ترونة وجنوب طرابلس، يقال إنها مرتبطة بعمليات اختطاف وقتل يزعم أنه ارتكبتها ميليشيا الكاينات التي أدرجتها المملكة المتحدة في نظام الجزاءات المفروض على ليبيا في 13 أيار/مايو. وأشجع حكومة الوحدة الوطنية على اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمحاسبة المسؤولين عن ذلك.

نشكر المدعية العامة على موافقتها بآخر المستجدات بشأن قضايا السيد القذافي والسيد الورفلي والسيد خالد. إن القتل المزعوم للسيد الورفلي قبل تقديمه إلى العدالة إنما يبرز استمرار بيئة الإفلات من العقاب في ليبيا. ويجب على السلطات الليبية التحقيق في الوفاة المزعومتين للسيد الورفلي والسيد خالد، ولكن كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتقال السيد القذافي وتسليمه إلى المحكمة. ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول المعنية، بما فيها الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والدول غير الأطراف فيه، إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في اعتقال وتسليم الأفراد الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف .

وتلتزم المملكة المتحدة ملتزمة بتقديم دعمنا الكامل في التحقيقات الجارية للمدعي العام في ليبيا، والتي تزداد أهمية في هذا الوقت الحاسم من العملية السياسية.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل المناوب بالنيابة للشؤون السياسية الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، جيفري ديلاورنتس

أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الحادية والعشرين لمجلس الأمن بشأن عمل المحكمة بشأن الحالة في ليبيا.

بينما تستعد المدعية العامة بنسودة لإنهاء ولايتها، تنثي الولايات المتحدة على جهودها منذ اعتماد القرار 1970 (2011) للتحقيق مع المسؤولين عن الفظائع البشعة المرتكبة ضد الشعب الليبي ومقاضاتهم. واسمحوا لي أن أبدأ بالإشارة إلى الخطوة الهامة والضرورية التي اتخذها الرئيس بايدن برفع الجزاءات التي كانت مفروضة عليها وعلى زميلها، فاكيسو موشوشوكو. لقد كانت تلك الجزاءات غير ملائمة. وكما قال وزير خارجية الولايات المتحدة بلينكن، فإن شواغل الولايات المتحدة بشأن المحكمة الجنائية الدولية ستعالج على نحو أفضل من خلال المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة في عملية المحكمة الجنائية الدولية. ومن جانبنا، نأمل أن يساعدنا ذلك على العودة إلى وقت التعاون بين الولايات المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. فالعدالة والمساءلة وسيادة القانون، في نهاية الأمر، قيم نتشاطرها ونعتقد أنه يمكن تعزيزها من خلال التعاون مع بقية العالم. وهذا يقودني إلى موضوع اليوم - تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الحالة في ليبيا.

أولاً، نود أن نبدأ بالتحقيقات ذاتها. تشعر حكومة الولايات المتحدة بانزعاج عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الفظائع وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، مثل القتل التعسفي والغارات الجوية العشوائية والاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز غير القانوني والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وينبغي أن نوثق تلك الانتهاكات وننخذ إجراء بشأنها. ولذلك نؤيد بقوة إنشاء مجلس حقوق الإنسان لبعثة دولية لتقصي الحقائق للقيام بذلك تحديداً. ويجب منح هذه البعثة إمكانية الوصول الكامل إلى جميع أنحاء ليبيا.

وقد روع العالم اكتشاف مقابر جماعية في تrehونة - قيل إنها تضم رفات أكثر من 100 رجل وامرأة وطفل. ونشكر المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة والسلطات الوطنية على تعاونها في إرسال فريق تحقيق لتفتيش هذه المقابر الجماعية والتحقيق فيها. ونؤيد الجهود المتواصلة للتحقيق في هذه المقابر الجماعية واستخراج الرفات وجمع الأدلة وحفظها لاستخدامها في المحاكمات المقبلة، فضلاً عن إجراءات أخرى محتملة للمجلس في ذلك الصدد.

والآن، نود أن نتكلم عن العدالة. يجب أن يواجه العدالة المسؤولون الكبار السابقون في نظام القذافي ممن صدرت بحقهم منكرات توقيف عن المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويجب ألا يسمح لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بمواصلة التسبب في البؤس والعنف والاضطراب. وعلى هذا النحو، ينبغي لأي فرد أو جماعة أو بلد يوفر الحماية والملجأ لهؤلاء الأفراد أن يصدر إخطاراً على الفور أو يسهل نقلهم إلى السلطات المختصة.

وعلاوة على ذلك، نحث المجلس على اتخاذ إجراء طال انتظاره بشأن تعيين الجهات الفاعلة الخبيثة. فالجماعات المسلحة الليبية وقوات الأمن من جميع الأطراف متهمة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وتمكينها. وعلى وجه التحديد، طلبت الولايات المتحدة إدراج محمد الكاني وميليشيا الكانيات على

قائمة لجنة الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاء والتعذيب والقتل. والمقابر الجماعية المروعة التي ذكرتها للتو تقدم دليلاً واضحاً على جرائمهم. وهذا الإدراج سيوجه رسالة قوية من مجلس الأمن إلى السلطات الليبية والمجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات ضد منتهكي حقوق الإنسان وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في ليبيا التي أشعلت النزاع.

فالضحايا والناجون يستحقون العدالة. والمساءلة ستوجه رسالة رادعة قوية إلى الذين يتحملون المسؤولية عن الفظائع وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان - مفادها أنه لن يتم التسامح مع هذه الأعمال.

وأخيراً، نود أن نناقش كيف يمكننا تعزيز السلام والأمن في ليبيا. وكما أوضح الليبيون - وأكدده المجلس بالإجماع - يجب على الأطراف الخارجية المشاركة في هذا النزاع، بما في ذلك القوات الأجنبية والمرتبقة، أن توقف تدخلاتها العسكرية وأن تتسحب من ليبيا فوراً. وعلاوة على ذلك، يجب إنهاء كل الدعم العسكري الخارجي الذي لا يتفق مع حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. ويشمل ذلك تدريب وتمويل المرتزقة والقوات العميلة والجماعات المسلحة. إن عدم الاستقرار العنيف الذي شهدته تشاد مؤخراً يؤكد الأخطار التي يشكلها المرتزقة الأجانب - ليس فقط على ليبيا، ولكن على المنطقة قاطبة.

وعمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا عنصر حاسم في التزامنا الدولي بالمساءلة والسلام والأمن. ولتحقيق هذه الأهداف في ليبيا، ينبغي للآليات المناسبة، بما في ذلك المحاكم الدولية والمختلطة والمحلية، أن تحقق النتائج لصالح ضحايا الفظائع. وسنواصل دعم تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية ومساهماتها، التي نأمل أن تساعد في تحقيق العدالة الحقيقية للشعب الليبي.

المرفق السادس عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، هاي أنه فام

في البداية، أرحب بالسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية والسفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

وتود فييت نام في جلسة إحاطة اليوم أن تشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، نرحب ترحيباً حاراً بالتطورات الإيجابية المستمرة منذ بداية عام 2021 على الجبهتين السياسية والأمنية في ليبيا. ومن الأهمية بمكان اغتنام هذه الفرصة لتحقيق السلام الدائم والمستدام في البلد.

وفي هذا الصدد، تدعو فييت نام حكومة الوحدة الوطنية الليبية إلى بذل قصارى جهدها لتيسير الفترة الانتقالية والقيام بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية في وقت لاحق من هذا العام، تمشياً مع خارطة الطريق المتفق عليها.

ومن المهم بنفس القدر التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ونتطلع إلى عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعماً لآلية رصد وقف إطلاق النار التي تقودها ليبيا وتتولى زمامها، وفي التحضير للانتخابات. وفي الوقت نفسه، يجب أن يستمر التقيد الصارم بحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا.

ثانياً، من الضروري مواصلة تحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية في ليبيا. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا يزال أكثر من 1,3 مليون شخص في البلد بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. كما نشعر بالقلق إزاء مختلف التحديات التي تواجه الفئات الضعيفة - ولا سيما النساء والأطفال والمهاجرين.

ويجب على الأمم المتحدة والشركاء الدوليين أن يواصلوا تقديم الدعم لليبيا في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، تواصل فييت نام الدعوة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدنيين من مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب في ليبيا.

ثالثاً، نحيط علماً بالتقرير المستكمل للمدعية العامة بنسودة عملاً بالقرار 1970 (2011).

وفي الوقت نفسه، نود أن نكرر موقفنا الثابت بأن كل دولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني ومنع وقمع الأعمال الإجرامية الخطيرة، مثل جرائم العدوان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وينبغي إرساء المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والأعمال الإجرامية الخطيرة وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام استقلال كل دولة وسيادتها.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، الطاهر السني

[الأصل: بالعربية]

في البداية، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة بمناسبة ترؤسكم المجلس لهذا الشهر، وأتمنى لكم النجاح في عملكم. كما أود أن أتقدم بالشكر أيضاً للسيدة فاتو بنسودة على تقريرها وإحاطتها اليوم.

لقد شهدت ليبيا تطورات إيجابية في الفترة الأخيرة تمخضت عنها سلطة تنفيذية موحدة، وانتهت بها أزمة الشرعيات التي كانت لسنوات أحد أهم أسباب الصراع. وهذا الواقع السياسي الجديد من أهم أولوياته قيادة البلد خلال المرحلة التمهيدية حتى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة نهاية هذا العام. لذا نتمنى تكاثف جهود المجتمع الدولي لإنجاح هذه الاستحقاقات حتى نصل بالبلد إلى الاستقرار الذي من شأنه أن يساهم في تأصيل قيم الحرية والعدالة وسيادة القانون.

ومما لا شك فيه أن الشعب الليبي حريص كل الحرص على بناء الدولة المدنية الحديثة رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد، وإرساء مبدأ المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، وهذا لن يتأتى إلا عند تفعيل مسار المصالحة الوطنية الشاملة، والتي تبدأ بالعدالة وإظهار الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، خطوات كما نعلم جميعاً هي أساس مسار العدالة الانتقالية، وبها فقط نستطيع طي صفحة الماضي المؤلمة والتي عانى فيها الشعب الليبي على مدار عشر سنوات.

وفي هذا السياق، وفي إطار مساعي الحكومة لإرساء روح العفو والمصالحة، فقد أعلنت وزارة العدل منذ أيام عن خطوات ملموسة للإفراج عن المحتجزين في السجون غير النظامية والتي بدأت بالإفراج على 78 سجيناً، وكذلك شاهدنا تبادل للأسرى برعاية لجنة 5+5 قبل أيام، وما زالت الجهود مستمرة للإفراج السريع غير المشروط عن المواطنين المسجونين من دون وجه حق وبلا أية تهمة أو أوامر قبض أو من ثبتت براءتهم في كامل أنحاء ليبيا.

ونؤكد من جديد على ولاية القضاء الوطني في مقاضاة جميع المتهمين وفقاً لقانون العقوبات الليبي، والذي يعكس السيادة الليبية على إقليمها ومواطنيها. والقضاء الليبي ملتزم بضمان محاكمة عادلة ونزيهة لكل المطلوبين، ونحن في ليبيا ننظر إلى دور المحكمة الجنائية الدولية على أنه دورٌ تكميلي لتحقيق العدالة ومنع الإفلات من العقاب، وبالأخص مع من يقعون خارج نطاق سلطة الدولة. لذا نأمل أن تتعاون كل الدول مع السلطات القضائية الليبية لإجراء التحقيقات اللازمة والمساعدة في تقديم المطلوبين للعدالة الوطنية. وفي هذا السياق، فإننا نشثي على التعاون القائم بين مكتب النائب العام الليبي ومكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بالخصوص.

ونشارك السيدة بنسودة ما ذكرته في تقاريرها المختلفة عن وجود عدة انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في بعض مناطق ليبيا، والتمثلة بالأخص في الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والسجون السرية والمحاكمات العسكرية خارج القانون، والاتجار بالبشر، وما اكتشف من مقابر جماعية عقب الحرب الأخيرة على طرابلس وضواحيها. لذا فنحن نلنا ننتظر نتائج التحقيقات التي توصل إليها فريق المحكمة الجنائية الدولية الذي زار ليبيا مؤخراً وتحديد المتورطين في هذه الانتهاكات

الجسيمة، والتي تعددت أسبابها ودوافعها، فمنها ما هو بدافع سياسي أو جهوي، أو بدافع إجرامي اقترفتها تشكيلات مسلحة أو مرتزقة.

وهنا وجب التذكير بأن الظروف قد تخدم بعض المجرمين إلى حين، لكن هذا لا يعني إفلاتهم من العقاب ؛ لأن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم. وهنا أؤكد لكم التزام السلطات الليبية بتحقيق العدالة للضحايا وأسرهم، والعمل على حماية جميع مواطنيها والأجانب المقيمين على أراضيها. وهنا نود التأكيد على حرص الدولة الليبية على حماية المهاجرين غير الشرعيين ضد أي انتهاكات قد يتعرضون لها بسبب الأزمة الراهنة. ورغم كل التحديات، فإننا نقوم بما يمكن لحمايتهم وإنقاذهم والعمل على ترحيلهم متى أمكن ذلك، ولكن وجب أيضاً التذكير هنا أننا نرحب بالتعاون مع المنظمات الدولية الإنسانية المتخصصة. ولكننا لن نقبل بأي محاولات من بعض الدول لخلق وفرض ظروف من شأنها تأسيس مبدأ اللجوء والتوطين في مخالفة للقوانين والتشريعات الوطنية. ولحل هذه المشكلة، نطلب أيضاً من المحكمة الجنائية الدولية ملاحقة تجار البشر والمهربين وشبكاتهم العابرة للحدود سواء في أفريقيا أو أوروبا، وعدم الاكتفاء بالمتورطين داخل ليبيا.

وبلا شك، فحتى نستطيع مواجهة التحديات السالف ذكرها، علينا استكمال توحيد مؤسسات الدولة وإصلاح المنظومة القضائية وتطويرها. وهذا الأمر يحتاج دعم الحكومة واستقرار البلد، والأهم من ذلك، إنهاء كافة أنواع التدخلات الخارجية. ولا شك أن تفهم هذا المجلس والمجتمع الدولي ودعمه لإرادة الليبيين وقراراتهم الوطني سيساهم بشكل كبير في تحقيق العدالة والمصالحة وبناء دولة المؤسسات والقانون.

ختاماً، في ضوء حديثنا عن العدالة وحقوق الإنسان، ورغم أن جلسة اليوم مخصصة للوضع في ليبيا، لا يمكن أن نغفل أبداً الأوضاع المأساوية التي يشهدها شعبنا في فلسطين هذه الأيام. ومن خلال هذا المنبر، فإننا في ليبيا رئاسةً وحكومةً وشعباً ندين بأشد العبارات الاعتداءات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال، والتي بدأت بأحداث حي الشيخ جراح وإخراج العائلات من بيوتها، والتعدي على المصلين الأمنيين في المسجد الأقصى وتدنيس المقدسات في شهر رمضان المبارك، وما تابع ذلك من قصف وحشي على قطاع غزة حتى هذه اللحظة، راح ضحيته عشرات الأبرياء من بينهم أطفال ونساء. لذا نطالب مجلس الأمن باتخاذ خطوات عملية وفاعلة لإيقاف هذه الاعتداءات فوراً والكف عن سياسة الكيل بمكيالين، وتسوية المعتدي بالمعتدى عليه، وتناسي من هو الفاعل ومن هو المفعول به. هذه السياسة التي تسببت في الشعور باليأس في إيجاد حلول سلمية للأزمة، وبسببها أصبح مبدأ الدفاع عن النفس جكراً على طرفٍ دون آخر رغم كل الانتهاكات.

ومن هنا نؤكد أنه مهما كان حجم الأزمة التي يمر بها بلدي ومهما كانت خلافاتنا الداخلية، فإن الشعب الليبي موحدٌ ولا يختلف أبداً على أن القضية الفلسطينية هي قضيتة الأم، ويؤكد على عدالتها وضرورة استرجاع حقوق أبناء الشعب الفلسطيني بما يرضون، حتى قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. فلا سلام دون عدالة.